

Higher Education Reform in Algeria after Two Decades: An Analysis of Outcomes and Development Proposals"

إصلاح التعليم العالي في الجزائر بعد عقدين:
دراسة في المخرجات والمقترحات التطويرية

د/ حمزة معمري

¹ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، hamza.mammeri@univ-alger2.dz.

تاريخ الاستلام: 2024/10/27 تاريخ القبول: 2025/12/17 تاريخ النشر: 2025/12/30

Abstract:

Higher education in Algeria, like that of many countries around the world, has undergone numerous changes and developments imposed by the international and technological circumstances that have marked recent years. The adoption of the new university education system (LMD), implemented in Algeria in 2004, represents one of the most prominent features of these transformations.

Despite more than two decades since the introduction of this system—conceived as a pedagogical reform aimed at modernizing higher education, increasing student mobility, and enhancing graduates' employability—the reality of the university environment, as well as the findings of this critical analytical

المؤلف المرسل: معمري حمزة

الإيميل: hamza.mammeri@univ-alger2.dz

study, reveal a clear gap between the system's theoretical objectives and its practical implementation in the field. This gap is reflected in challenges related to teaching methods, curriculum adaptation, faculty training, the weakness of infrastructural resources, and disparities in the level of engagement of university stakeholders with the spirit of the reform.

Keywords: Higher education reform; University; LMD system; Algeria; Quality of training

الملخص:

عرف نظام التعليم العالي في الجزائر كغيره من دول العالم، تغييرات وتطورات متعددة، فرضتها الظروف الدولية والتقنية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة.

إن اعتماد نظام التعليم الجامعي الجديد (ل م د) المطبق في الجزائر سنة 2004 أبرز هذه السمات، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على تبني هذا النظام باعتباره إصلاحًا بيداغوجيًا يهدف إلى تحديث التعليم العالي، وزيادة حركية الطلبة، وتعزيز قابلية تشغيل الخريجين؛ إلا أنّ الواقع الجامعي والنتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة التحليلية النقدية تكشف عن فجوة واضحة بين الأهداف النظرية للنظام وتزيله العملي في الميدان. تتجلى هذه الفجوة في تحديات متعلّقة بطرق التدريس، وتكييف البرامج، وتكوين الأساتذة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية، وتباين مستوى انخراط الفاعلين الجامعيين في روح الإصلاح.

الكلمات المفتاحية

إصلاح التعليم العالي؛ الجامعة؛ نظام ل م د؛ الجزائر؛ جودة التكوين؛

1. مقدمة

عرف نظام التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال تطورات عديدة وتغييرات جاءت تلبية لفترات معينة مرت بها الجزائر، وحتمتها الظروف، كان آخرها اعتماد نظام (ل م د) سنة 2004 في جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد عملت الوزارة الوصية آنذاك ما بوسعها لإنجاح هذا النظام التعليمي الجديد، رغم ما اعترته من نداءات داعية للتريث قبل تطبيقه، وضرورة مراعاة الواقع الذي تعيشه الجامعة الجزائرية المنهكة بمشاكل بيداغوجية وإدارية ومالية لا يمكن حصرها وعدها.

وبكل ما يحمله هذا النظام التعليمي الجديد من إيجابيات وسلبات، غير أنه قاد الجامعة الجزائرية إلى مواجهة تحديات عميقة، لم تظهر لها حلول واضحة رغم كل المحاولات لتجاوزها.

نتساءل في هذا الصدد عن جدوى ومستقبل نظام (ل م د) كنظام للتعليم العالي في الجزائر؟ بمعنى: إلى أي مدى لم يحقق الهدف المنشود من تطبيقه؟ ما هي مواطن القصور والضعف؟ ما هي انعكاساته على نظام التعليم العالي والجامعة الجزائرية مقارنة مع متطلبات الجامعة المعاصرة؟

تهدف هاته الورقة البحثية إلى إعطاء نظرة تقييمية نقدية عن نظام (ل م د) على ضوء نتائج دراسات سابقة والعديد من الاستنتاجات المبينة على وقائع الحياة الأكاديمية في الجزائر، كما تعد أداة للتذكير والتوعية بضرورة إعادة هندسة شاملة لنظام التعليم العالي بما يتماشى ومتطلبات الواقع المعاصر.

2. تطور التعليم العالي في الجزائر:

عرفت الجزائر أولى خطوات التعليم العالي من خلال إنشاء أول جامعة بها من طرف المستعمر وكان ذلك سنة 1907 من القرن الماضي ممثلة في جامعة

الجزائر أو ما صار يطلق عليها اليوم بجامعة بن يوسف بن خدة، وتعرزت مكانتها في أواخر سنوات الستينيات التي أعقبت الاستقلال من خلال استحداث جامعات أخرى وإنشاء وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970¹، وبتابع الجزائر للنهج الاشتراكي الذي يقدر مجانية التعليم، سعت الحكومات المتعاقبة على تكريس هذا المبدأ والذي كان له تبعات تمثلت في انفجار عددي مذهل للطلبة الذين صارت تستقطبهم مؤسسات التعليم العالي على مدى العقود الفارطة، مما عجل باستحداث أقطاب ومدارس عليا ومراكز جامعية لاحتواء الكم الهائل من الناجحين في شهادة البكالوريا الوافدين بشغف كبير لاستكشاف العالم الذي طالما حلموا به وهي الجامعة، وبفضل الطفرة الاقتصادية والبحبوحة المالية في الجزائر التي أعقبت تزايد الطلب على النفط بعد نشوب حرب الخليج الأولى والثانية والانتشار الكبير للحروب والأزمات في سنوات تسعينيات وبداية القرن الحالي، شهدنا تنامي متسارع لإنشاء المراكز الجامعية عبر الولايات فانتقل العدد سنة 2022 إلى قرابة 109 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 58 ولاية ومقسمة كالتالي: 54 جامعة، 09 مراكز جامعية، 42 مدرسة وطنية عليا، و04 مدارس تحضيرية.²

ومع ظهور معطيات جديدة ممثلة في تحول المجتمعات إلى مجتمعات معرفية واعتمادها في كل أمورها على بلورة المعلومات إلى معرفة، حيث لم تسلم من ذلك أي هيئة ولا مؤسسة حكومية كانت أو خاصة، تنامي الطلب على مواصلة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي من طرف الذين لم يسعفهم الحظ آنذاك لظروف اقتصادية أو اجتماعية، وازداد عدد الوافدين سنويا، ولم يعد بالإمكان مواصلة التعليم بالنظام التعليمي الكلاسيكي الذي صار يمثل هدرا كبيرا للجهد والوقت، ما عجل بتطبيق نظام تعليمي جديد يراعي الظروف العالمية والإقليمية، والجزائر كغيرها من الدول لا يمكنها أن تعيش في معزل عن العالم، خاصة في ظل تهافت الطلبة على الدراسة في أرقى الجامعات العالمية التي تعتمد نظام تعليمي

مغاير، ومعايير تقييمية للشهادات تختلف عن ما هو عندنا، ما فاقم من عدد الطلبات على الوزارة الوصية من أجل إعادة النظر في الشهادة الجامعية ومن خلال ذلك النظام التعليمي برمته الذي بات لا يتماشى ومبدأ العالمية.

اضطرت الجامعة الجزائرية ممثلة في الوزارة الوصية مرغمة لا مخيرة للبحث عن نظام تعليمي جديد يسد هذه الثغرات ويلبي طموحات ورغبات خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الحصول على شهادات تخرج معترف بها عالميا، وكان في نظام (ل م د) المطبق في عديد الدول الغربية الملاذ الوحيد، ليتم تطبيقه بإيجابياته وسلبياته دون مراعاة للخصوصية الجزائرية التي تميزها عن دول شقيقة تقاسمها مصالح ومقومات وقيم، ناهيك عن دول غريبة تختلف معها اختلافا كبيرا في عديد القضايا والمبادئ والأهداف، وسخرت الوزارة الوصية في السنوات الأولى التي أعقبت تطبيقه (2004-2005) بجامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كل الوسائل اللوجيستية والبشرية المتاحة لإنجاحه رغم الانتقادات التي دعت للتريث قبل تطبيقه، إذ لم يراع في ذلك أدنى الشروط والإمكانات المتاحة على مستوى كل مؤسسة جامعية التي لا يمكن مقارنتها بما تملكه جامعات من دول اسكندنافية وأمريكا الشمالية التي قطعت أشواط كبيرة سبقت تطبيق هذا النظام، كمالم يتم إشراك كل أصحاب المصالح من أساتذة، طلبة ومؤسسات اقتصادية تبعا لمنهجية المقارنة المرجعية في إعداد خطة تنفيذ هذا النظام³.

3.أنظمة التعليم العالي العالمية بين الواقعية والتطبيق في مؤسسات

التعليم العالي بالجزائر:

لعل المطلع على البرامج العالمية في تطوير مؤسسات التعليم العالي في العالم والتي خصصت لها مبالغ مالية معتبرة، يجد بما لا شك فيه أنها استطاعت أن تجعل من الجامعة التقليدية في الدول النامية والتي كانت تعتمد في ميزانيتها على الدولة لتسيير مشاريعها بفضل اعتماد سبل ومناهج وطرق علمية صارمة في التغيير إضافة للتركيز على عامل التعلم في جميع المحاور من أن تصبح مؤسسات قادرة على مواجهة السوق التنافسية والضغوطات التي لا حصر لها، وتمكنت في ظرف عقد من الزمن من بلوغ مستويات عالية في توظيف خريجي الجامعات وزيادة الإنفاق العام على البحث العلمي بدرجة ملفتة وصلت لنسبة 300% في دولة مثل إنجلترا⁴، في حين أن محاولة تطبيق هذه البرامج والأنظمة لم يؤت أكله ولم يف بالغرض المنوط به في دول العالم الثالث، ما استدعى طرح عدة أسئلة عن فحوى وجدوى هذه البرامج والمعايير المعتمدة إن كان تطبيقها غير متاح ميدانيا ولا يفي بالغرض، فهل المشكل في النظام بحد ذاته أو في تطبيقه؟ أم أن الأمور أعمق من ذلك بكثير؟

قد تكون مسألة ثقافة وقيم ومعتقدات وترسبات لأفكار خاطئة ومعاملات رديئة منعت وعرقلت تطبيق هذه البرامج والأنظمة التي جعلت من مؤسسات التعليم العالي عندهم في المراكز الأولى عالميا. إذ لا يخفى على أحد أن الدول الغربية مرت بفترات طويلة من أجل الوصول إلى هذه المراتب على مستوى التعليم العالي، تغيرت عبر ذلك كل المفاهيم والقيم والعادات وحتى التصورات في كل هذه المجتمعات، وهو ما أثر على مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات، والتي أخذت من ذلك التغيير الحظ الوافر، هذه النظرة التاريخية ضرورية لفهم مهام ومساهمات مؤسسات التعليم العالي في التنمية بالنسبة لهذه الدول.

إننا ومن خلال هذا الطرح السابق المتمثل في التركيز على ذكر البرامج وأنظمة التعليم العالي الغربية، لا ننفي كونها لا تزال في صراع دائم مع التطور والتقدم ومجابهة التحديات العملية في قطاع التعليم العالي ومؤسساته، بل إن جل ما يكتب ويؤلف في هذا المجال يدعو لضرورة الإسراع في التغيير لمواجهة ما يحتمل وقوعه مستقبلا، وهي بذلك - الدول الأوروبية - في مواجهة مستمرة مع الثقافة الأنجلوسكسونية المتمثلة أساسا في أمريكا الشمالية التي تختلف تماما في إدارتها وتسييرها لقطاع التعليم العالي مع مثيلاتها في الدول الأوروبية.

إن التغيير الحاصل في الاعتماد الكلي على المعرفة كأساس لبلوغ المراتب ومواجهة التحديات الآنية والمستقبلية يجعلنا أمام معضلة أخرى لا تقل عنها أهمية وهو كيفية تحويل هذه المعارف إلى كفاءات، فالمعرفة وحدها لا تكفي، إذ أن خريج معهد الكيمياء لا يحتاج إلى امتلاك كفاءات متقدمة في الكيمياء فحسب، بل يحتاج أيضا إلى اكتساب مجموعة من الكفاءات التي يجب أن يتمتع بها أي خريج في التعليم العالي⁵ وهي المقاربة التي تبحث عنها مؤسسات التعليم العالي في الدول الغربية ممثلة أساسا في دول أوروبا وأمريكا الشمالية، إذ تعد الكفاءة شرطا ضروريا وحتميا يضاف إلى المعرفة، وهو المطلوب عندنا، إلا أننا أمام تحديين اثنين، كيفية تحويل التعلم الحاصل في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى معارف و من ثم تحويل ذلك إلى كفاءات عملية، لأننا أمام تحد مواجهة شبخ البطالة أين صارت معظم الشركات والمؤسسات تبحث عن الكفاءات وليس المعارف فقط، وهو أيضا ما يضيف عبئا جديدا على مؤسسات التعليم العالي التي يفترض بها أن تسعى لتوظيف واستقطاب ذوي الكفاءات على جميع الأصعدة.

4. واقع الجامعة الجزائرية في ظل المنافسة العالمية:

رغم ما تم ذكره سابقا من إصلاحات مرت على قطاع التعليم العالي منذ سنوات الاستقلال إلى يومنا هذا، ورغم اتساع رقعة الإنفاق الحكومي على القطاع والتي بلغت سنة 2021 ما قيمته 370.60 ألف مليار دج أي ما يعادل \$2,895,284,031 وهي مرتفعة نوعا ما مقارنة بالسنوات الماضية كما هو موضح في الجدول التالي⁶

رغم ذلك، فالمبلغ المخصص لقطاع التعليم العالي طيلة عقد من الزمن والذي قارب 03 ترليون دينار أو ما يفوق 21 مليار بعملة الأورو أو 25 مليار بالدولار الأمريكي، لم يف بالغرض المرجو ولم يبلغ الأهداف المسطرة والمأمولة، وهو مقارنة مع ما يتم ضخه من ميزانيات في الدول المتقدمة أو حتى الدول العربية على البحث العلمي وقطاع التعليم العالي ضئيل جدا.

وقد انعكس ذلك على مخرجات الجامعة ومكانتها بين دول العالم، وهو ما يوضحه تصنيف الجامعات الجزائرية الذي ما زال يحتل المراكز الدنيا عبر العالم، ومشكل مرتبة البحث العلمي لا زالت تعاني منها كل البحوث المنجزة في الجامعات الجزائرية.

فحسب تصنيف كيو إس (QS)⁷ الدولي لترتيب الجامعات عبر العالم، لم يتم ذكر ولا جامعة جزائرية في الجامعات الأربعون الأولى عبر الوطن العربي مثلما هو موضح في الشكل رقم (02)

أما إذا جئنا لترتيب الجامعات الجزائرية ضمن الدول الإفريقية فإنها وللأسف الشديد تحتل المرتبة 49 ممثلة بجامعة هواري بومدين (باب الزوار) ومن ثم جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة في المرتبة 55 مثلما هو موضح في الشكل رقم (03)⁸.

إن هذه الإحصائيات تجعلنا نطرح تساؤلات عدة حول عدم حضور الجامعات الجزائرية في المراتب الأولى ضمن مثيلاتها من الدول

العربية والإفريقية، زد على ذلك توفر الجزائر على رأس مال بشري لا يستهان به عكس الكثير من دول العالم التي تفتقد لكل هذه المكونات المالية والبشرية غير أن جامعاتها تمكنت من إحداث قفزات نوعية ومعتبرة، مثال على ذلك اليابان في المركز 60، كوريا الجنوبية في المركز 109 وإسرائيل في المركز 122 عالمياً⁹، وهي كلها دول تشتتت في صغر مساحتها ونقص الموارد الطبيعية، لكنها تمكنت من تبوء المراتب الأولى في تصنيف الجامعات عبر العالم.

وبالإضافة إلى قضية الإمكانيات المتاحة والقدرة على تفعيلها بكفاءة، نجد الضغوط المتزايدة التي تفرضها أنظمة التقييم الدولية ومعايير الجودة التي تعتمدها في ترتيب الجامعات عالمياً، مما فاقم من اتساع الفجوة بين جامعات الدول النامية وغيرها من الدول، ما دفع بالعديد من طلبتنا للتسجيل في أرق وأجود مؤسسات التعليم العالي التي تستقطب الكفاءات وتوظفهم، وهو ما يستدعي النظر ملياً في جميع السياسات المنتهجة والإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي في السنوات الماضية والتي لم تؤت أكلها، رغم العدد الهائل من طلبة القطاع الذي ناهز سنة 2021 مليونين 02 طالب، وهو أكثر من عدد سكان دولة لاتفيا الذي يقدر بـ 1.9 مليون نسمة وإستونيا الذي قارب 1.3 مليون نسمة¹⁰ حسب موقع الأمم المتحدة لسنة 2021. الأمر الذي يجعلنا ندق ناقوس الخطر حول الجدوى من هذا العدد الهائل والمتنامي لعدد الطلبة الذي سيكون حتما عبئاً إضافياً على الدولة والمجتمع، والذي بدأت بوادره تتجلى عياناً من خلال الارتفاع الرهيب لمستوى البطالة لدى الطبقة المثقفة ممثلة في خريجي الجامعات حيث ارتفعت من 13.1% سنة 2011م إلى 29.6% سنة 2016م، وأصبحت الشهادة الجامعية لا تمثل صمام أمان من مشكلة البطالة.¹¹

5. الجامعة الجزائرية في مفترق طرق:

أمام هذه الصورة لما آلت إليه الجامعة الجزائرية من أزمات داخلية وخارجية تهدد أركانها من الأساس، طفت للسطح نداءات داعية لضرورة التحرك وبسرعة، غير أن السؤال المطروح هو كيف نتحرك؟ وفي أي اتجاه؟

لقد صار لزاما على الجامعة الجزائرية السعي للزيادة من فعاليتها التنظيمية باستمرار، حتى تتمكن من مواجهة هذا التطور الرهيب والسريع على كل الأصعدة، وأن تعمل على أن تتغير وتُغيّر في آن واحد وتتصدى للضغط الحاصل من المجتمع والمنظمات الدولية على مؤسسات التعليم العالي لتحسين جودتها وتمهئة الظروف لاستقبال هذه الأمواج البشرية المتخرجة سنويا.

إن تنظيم التعليم العالي في الجزائر لا يزال يخضع لنظام شبيه بما كان في عهد الحزب الواحد الذي كان مهيمنا يتحكم في كل شيء بالبلاد، ورغم تجاوزنا له إلا أن النظام الاشتراكي في التعليم العالي لا يزال سائدا، وهذا النمط التنظيمي لقطاع التعليم العالي أثر سلبا على مدى جودة أداء الجامعات الجزائرية، وبهذا بقي تسيير الجامعات شبيها بإدارة المدارس والثانويات¹².

إن عملية التوسع الجامعي في الجزائر اتجاه لا يمكن إنكاره، غير أنه يميل إلى الانصياع لضغوط إتاحة التعليم للجميع على حساب الجودة والكفاءة اللذان تتطلبهما السوق التنافسية على المستوى العالمي.

6. حتمية التغيير:

إذا كان التطور سمة من سمات الكائنات، فإن التغيير حتمية لا بد منها، وهو من مستلزمات البقاء، ولقد عرفت البشرية تغييرات عديدة في شتى المجالات والميادين وهو ما حفظ لها البقاء، هذه التغييرات جاءت لظروف طارئة أو ضاغطة، وفي كل الحالات يتطلب ذلك تحولا معيناً حسب ما تمليه الظروف.

عرفت نهاية القرن الماضي وبداية القرن 21 ظروفًا مستجدة طارئة لم تشهداها البشرية من قبل، اتسمت بالسرعة والدقة والاعتماد على الفكر البشري

كرأس مال عوض السلع والنقود، وانتقل الاعتماد على اليد العاملة في اكتساح الأسواق إلى اقتصادات المعرفة والمعلومات، فاخترلت المسافات واندثرت وزالت الحواجز اللغوية وتلاشت الحدود الجغرافية، ما بات ينذر بزوال الفكر الليبرالي الذي اكتسح العالم بمقولة "دعه يعمل دعه يمر" إلى مقولة "أتركه يفكر دعه يمر". واضطرت كبرى الشركات والمؤسسات العالمية إلى البحث عن أفضل الكفاءات المتعلمة للسيطرة على السوق لأنه صار "من يكسب المعلومة يكسب القوة".

مع هذا التحول الرهيب في كل الموازين، صوبت أعين قادة المنظمات نحو المؤسسات التعليمية ونقصد بها الجامعات التي هي مهد الفكر والتعلم (رأس المال الحديث) من أجل الاستعانة بها في رسكلة موظفيها ومرافقتها من أجل التحول والتغيير.

7. وجوب إصلاح النظام التعليمي الجديد (ل م د)

أمام كل ما تم استعراضه من إحصاءات ومعطيات رهيبة تبين لنا أن الجامعة الجزائرية عانت الكثير جراء تطبيق سياسات لم يراع فيها الوضع الحالي لمؤسسات التعليم العالي، ولم يحترم فيها خصوصية الطالب والأستاذ الجزائري، الذي بات يقف عاجزا أمام ما يلاحظه من خروقات وتجاوزات مست جميع النواحي البيداغوجية والتسييرية، وتيخر بذلك الحلم الذي راود الأسرة الجامعية في أن تطبيق نظام (ل م د) سيجعل من الجامعة الجزائرية تصل لمصاف العالمية وستفتح الأبواب على مصراعها أمام الطلبة لولوج العالمية، وهو ما لم يتمكن من تحقيقه.

إن ما تعيشه الجامعة الجزائرية حاليا من تخرج هائل لعدد الطلبة في الطورين الأول والثاني، وبالنظر لنتائج الطلبة المتحصل عليها والتي تقارب في

معظمها علامات دون المتوسط أو الضعيف، مدعاة لدق ناقوس الخطر الذي بات على الأبواب والذي لا يمكن تغافله أو تفاديه، إضافة لهذا الكم الهائل من المنظمات الطلابية والعمالية والنقابية، وما تعرفه الإقامات والوسط الجامعي من انفلات أمني خطير نلمسه بأيدينا ونشاهده بأب أعيننا يجعلنا أمام طريقتين لا ثالث لهما، إما الماضي قدما وانتظار ما تسفر عنه نتائج جبننا وتخاذلنا في اتخاذ قرارات صعبة لكنها مهمة، أو التحرك وفي أقرب الأجال من أجل إحداث ثورة جذرية في قطاع التعليم العالي تمسه من الأساس وتعالج الأمور من جذورها ووضع اليد على موضع الألم وتشخيصه ومعالجته أو استئصاله إن لزم الأمر.

وإن كانت مبادئ النظام التعليمي الجديد (ل م د) تركز على ثلاثة

عناصر¹³:

- الرسملة: الاحتفاظ بالأرصدة المكتسبة حتى في حالة التحويل.
- الحركية: تمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة أخرى
- الوضوحية: تمكين سوق العمل من مقارنة شهادات (ل م د) بكل سهولة.

إلا أن ذلك لم يتحقق، وعرف بذلك النظام البيداغوجي الجديد موت سريري منذ ولادته حيث أفرغ من محتواه ومن روحه الأصلية مما زاد من تبعية الجامعة الجزائرية للدول الأجنبية لأن هذه العملية التصحيحية ما هي إلا عملية استنساخ¹⁴.

8.النتائج:

مما ضاعف من عملية الانهيار الوشيك العدد الهائل للطلبة الوافدين على مؤسسات التعليم العالي والذي قارب سنة 2022 (02 مليون) طالب جامعي، والذي لم يعد بالإمكان التحكم الأمثل في التسيير الإداري ولا حتى

البيداغوجي اعتمادا على تطبيق هذا النظام الذي أثبت فشله الذريع على جميع الأصعدة، فنسبة البطالة لدى الطلبة الخريجين في تصاعد مستمر إذ بلغ سنة 2018 مستوى 18.5%¹⁵، كما أظهرت دراسة ميدانية مست حوالي 3000 أستاذ جامعي موزعين على 32 جامعة ومركز جامعي عبر الوطن، خلصت هذه الدراسة لما مفاده أن أغلبية المستجوبين بالنسبة لهم مبادئ نظام (ل م د) وآلياته غير واضحة تماما، كما أن عمليات تنفيذه لا ترضي غالبية الأساتذة والأسرة الجامعية¹⁶.

كما أظهرت دراسة ميدانية في جامعة المسيلة للموسم الجامعي 2020/2019 والذي تم من خلالها توزيع استبانة حول جودة التكوين في نظام (ل م د) بالنسبة للطلبة الجامعيين والتي حوت أربعة (04) محاور أساسية وهي¹⁷:

- 1- جودة محتوى التكوين.
- 2- جودة الوسائل والأنشطة المستخدمة في التكوين.
- 3- جودة طرق التدريس.
- 4- جودة آليات التقييم المعتمدة في التكوين

حيث كان عدد الفقرات 30 فقرة موزعة على هذه المحاور، تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 106 طالب وطالبة، منهم (55) من مستوى الليسانس و (51) من طلبة الماستر من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث أظهرت النتائج المتحصل عليها أن 74.5 % من المستجوبين عبروا على أن مستوى جودة التكوين الجامعي منخفض، وقد عزت الباحثتان هذه النتائج المتحصل عليها كون نظام (ل م د) يشوب تطبيقه الكثير من الصعوبات والتي أثرت على مخرجات

التكوين الجامعي وجودته في الجامعة الجزائرية بما فيها نقص الهياكل، الاكتظاظ ، نقص التكوين الميداني وعدم ملائمة مخرجات التكوين مع سوق العمل. أكثر من ذلك فقد أرجع الطلبة المستجوبون هذه النتائج المتحصل عليها إلى أن النظام المعتمد (ل م د) والمطبق في الجامعات الجزائرية لا يصلح تطبيقه أو بالأحرى غير مناسب للتطبيق في الوقت الحالي. وهي نفس النتائج المتحصل عليها في دراسة مماثلة خصت أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة¹⁸ من حيث التغييرات التنظيمية (الإدارية و البيداغوجية) للجامعة الجزائرية في ظل نظام ل م د من وجهة نظر الأساتذة، حيث جاءت جميع النتائج المتحصل عليها من خلال فقرات الاستبانة الموزعة على 60 أستاذ أن الصيغة الهيكلية والتنظيمية لهذا النظام ومثل ما هو مطبق حاليا لا تختلف عن الصيغة التقليدية إلا من حيث بعض الجوانب الشكلية التي شملت تغيير التسمية، تقليص المدة الزمنية، كما أن التسيير والمعاملات الإدارية و البيداغوجية تتسم بالبيروقراطية والتعقيد وهو الغالب في جميع المؤسسات الأكاديمية عبر الوطن التي لم تستغ بعد هذا النظام التعليمي الجديد.

9. المقترحات:

إنه ورغم الإنجازات، لا يزال واقع الجامعات يعاني من عدة مشاكل جوهرية:

- إشكالية جودة التطبيق مقابل الكمّ: رغم تبني (ل م د)، كثير من التخصصات لا تتماشى مخرجاتها مع متطلبات سوق الشغل، هناك "فاقد تعليمي" (رسوب، تسرب، ضعف متابعة)¹⁹.
- البيروقراطية المركزية ونقص استقلالية الجامعات: إدارة الجامعات غالبًا مركزية بحتة، ما يُضعف قدرة الجامعات على التكيف مع خصوصيات كل ولاية أو سوق عمل محلي²⁰.
- بنية تحتية رقمية وتعليم عن بُعد غير مكتملة: رغم وجود محاولات للرقمنة (خصوصًا في زمن الجائحة)، فإن التعليم عن بُعد أو تكامل تكنولوجيا المعلومات في بعض الجامعات ما زال في مراحل أولية أو ضعيفة²¹.
- فجوة بين الجامعة وسوق العمل: بعض الخريجين يجدون أنفسهم غير مهيّين لأنماط الشغل الحديثة؛ المناهج أحيانًا نظرية أكثر من عملية، أو غير محدثة لتقنيات العصر²².
- إرهاق للطلبة و تحميل زائد: هناك انتقادات بأن الجداول والتكوين الجامعي (خصوصًا في السنوات الأولى) كثيفة، مما يحد من وقت الطالب للعمل أو التفكير في مشروع أو نشاط بديل.

مقترحات واقعية لتطوير نظام ل م د:

بناءً على الإيجابيات والقيود، هذه بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في إحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي الجزائري:

أ. تعزيز استقلالية الجامعات وحوكمة تشاركية

- الانتقال من "حوكمة مركزية صارمة إلى حد ما " إلى نموذج "حوكمة تشاركية/شبكة" يضم أساتذة، طلبة، قطاعات صناعية، مهنيين، وممثلي المجتمع المدني. هذا يعطي الجامعات مرونة أكبر لتكييف التكوين مع احتياجات كل منطقة.
- تشجيع الشفافية في الميزانيات، التوظيف، وضبط أداء الأساتذة بمؤشرات موضوعية (بحث، إنتاج، تقييم بيداغوجي).

ب. مراجعة المناهج نحو كفاءة ومهارات سوق الشغل

- اعتماد نموذج "التكوين القائم على الكفاءة (Competency-Based Education): التركيز على مهارات تطبيقية عملية إلى جانب النظرية. وهو ما يتماشى مع خبرات دولية في تحسين مواءمة التكوين لسوق العمل.
- تحديث التخصصات باستمرار: ربط الجامعة بالصناعات — خاصة التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات — لضمان أن الخريجين مطلوبون فعلياً.

ت. تطوير البنية التحتية الرقمية والتعلم عن بُعد / المختلط

- تعميم منصات رقمية تفاعلية، مواد مفتوحة (Open Educational Resources) تُمكن الطلبة من التعلم الذاتي ومتابعة دروس في أي وقت.
- تشجيع "جامعة 4.0": دعم مختبرات ذكية، بحث بالذكاء الاصطناعي، شراكات مع شركات تكنولوجية، وربط التكوين بمشاريع الابتكار وريادة الأعمال.

ث. دعم البحث العلمي والابتكار وربط الجامعة بالاقتصاد الوطني

- زيادة تمويل البحث العلمي، دعم مراكز الابتكار، وتشجيع المشاريع الطلابية وريادة الأعمال.
- خلق آليات تشجيعية: منحة لأفضل مشاريع، شراكة مع مؤسسات (قطاع خاص، صناعي)، تسهيل تحويل نتائج البحث إلى مؤسسات وشركات ناشئة.
- تعزيز التعاون الدولي، تبادل الأساتذة والطلبة، والاستفادة من تجارب دولية في جودة التعليم والبحث.
- ج. تركيز على دعم الطلبة (ظروفهم المعيشية والنفسية) + تقليل الضغط الأكاديمي
- توفير مساكن طلابية كافية، خدمات رعاية، مطاعم جامعية، دعم نفسي/مهني، لتخفيف الضغوط على الطلبة.
- إعادة النظر في تنظيم الجداول بحيث تبقى مرنة، تمنح الطالب فرصة للتوازن: دراسة ومشروع شخصي إضافة للراحة.
- ح. ضمان الجودة والمتابعة المستمرة
- اعتماد مؤشرات أداء (مخرجات التكوين، نسبة التشغيل بعد التخرج، نشاط بحثي...).
- إشراك أرباب عمل في تصميم البرامج والتخصصات لضمان مواءمة التكوين مع الواقع الاقتصادي.

10. الخاتمة

في ظل النتائج المتحصل عليها من معظم البحوث والمقالات العلمية الميدانية والتي مست جميع جوانب هذا النظام التعليمي الجديد (ل م د)، فإننا نتوقع انهيار وشيك يمس المنظومة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي إن لم يتم تدراك الأمر في أقرب الآجال، وهو ما يدعو جميع أفراد الأسرة الجامعية والمسؤولون في الوزارة الوصية التجند والتحلي بالمسؤولية اللازمة لتدراك الأمر.

. الجداول والأشكال

الجدول رقم1: تشخيص واقع سياسة التمويل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

المصدر: سليمانى زناقى، سليمانى لخضر. تشخيص واقع سياسة التمويل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعى لعين تموشنت، المجلد 20 ، العدد 01، ص263

السنة	اعتمادات ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالى	اعتمادات ميزانية التسيير الإجمالية للدولة	النسبة المئوية
2010	173 483 802	2 837 999 823	6,11%
2011	291 441 690	4 291 181 180	6,79%
2012	277 173 918	4 608 250 475	6,01%
2013	264 582 513	4 335 614 484	6,10%
2014	270 742 002	4 714 452 366	5,74%
2015	300 333 642	4 972 278 494	6,04%
2016	312 145 998	4 807 332 000	6,49%
2017	310 791 629	4 591 841 961	6,77%
2018	313 336 878	4 584 462 233	6,83%
2019	317 336 878	4 954 476 536	6,41%
2020	364 283 132	4 893 439 095	7,44%

إصلاح التعليم العالي في الجزائر بعد ع قدين

الجدول رقم 02 :تصنيف الجامعات العربية عربيا وعالميا وفق تصنيفQS لعام2021

المصدر: <https://www.qs.com/about-us>

جدول 2: تصنيف الجامعات العربية عربيا وعالميا وفق تصنيف كيو إس (QS) لعام 2021							
الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	الدولة <i>alamarabi.com</i>	الجامعة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	الدولة	الجامعة
652	22	البحرين	جامعة العلوم التطبيقية	143	1	السعودية	جامعة الملك عبد العزيز
660	23	الأردن	جامعة العلوم والتكنولوجيا	186	2	السعودية	جامعة الملك فهد
701	24	الإمارات	جامعة أبوظبي	211	3	الإمارات	جامعة خليفة أ أبو ظبي
702	25	الإمارات	جامعة عجمان	220	4	لبنان	الجامعة الأمريكية أ بيروت
716	26	لبنان	الجامعة اللبنانية	245	5	قطر	جامعة قطر <i>alamarabi.com</i>
722	27	لبنان	جامعة نوتردام <i>alamarabi.com</i>	284	6	الإمارات	جامعة الإمارات <i>bi.com</i>
750	28	الإمارات	جامعة زايد	287	7	السعودية	جامعة الملك سعود
773	29	السعودية	جامعة الأمير محمد بن فهد	348	8	الإمارات	الجامعة الأمريكية أ الشارقة
803	30	مصر	جامعة عين شمس	375	9	عمان	جامعة السلطان قابوس
804	31	مصر	جامعة الإسكندرية	411	10	مصر	الجامعة الأمريكية أ القاهرة
817	32	لبنان	جامعة بيروت العربية	475	11	السعودية	جامعة أم القرى
836	33	الأردن	الجامعة الألمانية	508	12	لبنان	جامعة بلمند <i>alamarabi.com</i>
838	34	الكويت	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	522	13	السعودية	جامعة الإمام عبد الرحمن
841	35	السعودية	الجامعة الإسلامية في المدينة	549	14	لبنان	جامعة القديس يوسف
849	36	السعودية	جامعة الملك فيصل	556	15	لبنان	الجامعة اللبنانية الأمريكية
851	37	الكويت	جامعة الكويت	561	16	مصر	جامعة القاهرة
874	38	السعودية	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	601	17	الإمارات	الجامعة الأمريكية أ دبي
875	39	الأردن	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	611	18	لبنان	جامعة الروح القدس
951	40	العراق	جامعة بغداد <i>alamarabi.com</i>	620	19	السعودية	جامعة الملك خالد
952	41	البحرين	جامعة البحرين	642	20	الأردن	الجامعة الأردنية أ عمان
964	42	العراق	جامعة الكوفة	649	21	الإمارات	جامعة الشارقة

الجدول رقم 03 : ترتيب الجامعات الإفريقية عالميا.

المصدر: <https://www.webometrics.info/en>

Ranking	World Rank	University	Det.	Country	Impact Rank ^c	Openness Rank ^c	Excellence Rank ^c
42	1917	University of Dar Es Salaam	🇲🇵	🇲🇵	2996	1523	2404
43	1921	Durban University of Technology	🇲🇵	🇳🇪	3925	1785	1990
44	1923	University of Port Harcourt	🇲🇵	🇳🇮	1300	1529	3371
45	1953	British University in Egypt	🇲🇵	🇪🇬	5228	2465	1562
46	2013	Minja University	🇲🇵	🇲🇰	8564	1328	1234
47	2034	Beni Suef University	🇲🇵	🇪🇬	10614	1051	1073
48	2149	University of Zimbabwe	🇲🇵	🇵🇼	4797	2317	2072
49	2156	Université des Sciences et de la Technologie Houari Boumediene	🇲🇵	🇩🇯	7142	1517	1684
50	2189	Arab Academy for Science & Technology and Maritime Transport	🇲🇵	🇪🇬	4677	1695	2328
51	2252	Federal University of Technology Akure	🇲🇵	🇳🇮	7455	1302	1834
52	2260	Kenyatta University	🇲🇵	🇰🇪	2019	1427	3654
53	2262	Ahmadu Bello University	🇲🇵	🇳🇮	5408	1459	2309
54	2287	South Valley University	🇲🇵	🇪🇬	7035	1591	1892
55	2306	Université des Frères Mentouri Constantine 1 (Ex- Université Mentouri)	🇲🇵	🇩🇯	5718	1267	2336

- ¹ سحنون جمال الدين، ا. بلغاني نبيلة، التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15-أ-2014، ص134.
² <https://services.mesrs.dz/plateforme/course/info.php?id=179&lang=fr>. [consulté le 20.05.2022.]
- ³ طويجين، زين العابدي وبوفالطة، محمد سيف الدين، 2020. المقارنة المرجعية كمنهجية في تبنى نظام "ل.م.د" بالجامعات الجزائرية: دراسة تحليلية.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. مج6، ع.1، ص.390.
- ⁴ Olo, Daniela, Correia, Leonida, Et Rego, Conceição ,2021. Higher Education Institutions And Development: Missions, Models, And Challenges. *Journal Of Social Studies Education Research*, Vol. 12, No 2, P. 1-25. -8pp.
- ⁵ Bergan Sjur, Damian Radu,2010. Higher education for modern societies -Competences and values, Council of Europ higher education series.N°15, p9
- ⁶ سليمان زناقي، سليمان لخضر. تشخيص واقع سياسة التمويل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي لعين تموشنت، المجلد 20 ، العدد 01، ص263
- ⁷ <https://www.qs.com/about-us/>[consulté le 20.05.2022.]
- ⁸ <https://www.webometrics.info/en>. [consulté le 20.05.2022]
- ⁹ حسب تصنيف موقع الترتيب العالمي للجامعات جانفي
<https://www.webometrics.info/en/world?page=1>2022 [شوهذ يوم 10-03-2022]
- ¹⁰ <https://www.unfpa.org/fr/>[consult é le 20-04-2022]
- ¹¹ العمراري زكية، ترمابط نورة، 2020. مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية: دراسة سوسيوولوجية حول الأسباب والانعكاسات،مجلة التمكين الاجتماعي، مج2، ع4، ص96
- ¹² بوزيان جمال، 2021. تخفيض البيروقراطية في الجامعات بعيد هيتها ويحسن أداءها ورتبتها عالميا، مقال في مجلة مراصد، سبتمبر، عبر الموقع
https://www.akhbarelyoum.dz/ar/?option=com_content&tmpl=component&id=306830

¹⁴ هامل، مهديّة و بوشامي نجلاء، 2018. إشكالية نظام أ ل م د في الجامعة الجزائرية. رؤية تحليلية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية. مج 1، ع. 1. ص 74

¹⁵ طويجين، زين العابدي وبوفالطة، محمد سيف الدين، نفس المرجع السابق. ص 395

¹⁶ Boutaba Nour El Houda, Benziane Imân , 2018. **Changement organisationnel et enseignement supérieur : enjeux de l'application de la réforme LMD en Algérie.** El-Hakika Review. N° 42. p 46.

¹⁷ بن عمور جميلة وآخرون. 2021. جودة التكوين الجامعي لنظام LMD من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 5، ع 2، 144-120

¹⁸ بلول، أحمد، 2021. التغييرات التنظيمية (الإدارية، البيداغوجية) للجامعة الجزائرية في ظل نظام ل م د من وجهة نظر الأساتذة. مجلة آفاق علمية. مج 13، ع. 177. 04-197

¹⁹ كمال ز. (2019). قراءة في واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل إصلاحات نظام (ل م د). مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2(1)، 67-89. <https://asjp.cerist.dz/en/article/7956889-67>

²¹ ساسي س.، & هاني أ. (2021). تجربة الجزائر في رقمنة منظومة التعليم الجامعي في ظل جائحة كورونا (العراقيل والتحديات). مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 3(3)، 194-202. <https://asjp.cerist.dz/en/article/171070>

²² كمال ز. (2019). قراءة في واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل إصلاحات نظام (ل م د). مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2(1)، 67-89. <https://asjp.cerist.dz/en/article/7956889-67>

. قائمة المراجع

○ مقال دورية

-العمراوي زكية، تماربط نورة، 2020. مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية: دراسة سوسولوجية حول الأسباب والانعكاسات، مجلة التمكين الاجتماعي، مج2، ع4، ص96

- بن عمور جميلة وآخرون، 2021. جودة التكوين الجامعي لنظام LMD من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج.5، ع.2، 120-144

-بلول، أحمد، 2021. التغييرات التنظيمية (الإدارية، البيداغوجية) للجامعة الجزائرية في ظل نظام ل م د من وجهة نظر الأساتذة.مجلة آفاق علمية.مج.13، ع.177-04-197

-سحنون جمال الدين، ا. بلغانبي نبيلة، التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15-أ-2014، ص134.

-طويجين، زين العابدي وبوفالطة، محمد سيف الدين، 2020. المقارنة المرجعية كمنهجية في تبني نظام "ل.م.د" بالجامعات الجزائرية: دراسة تحليلية.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج6، ع.1، ص390.

-هامل، مهدية وبوشامي نجلاء، 2018. إشكالية نظام آل م د في الجامعة الجزائرية. رؤية تحليلية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية

والاجتماعية.مج1، ع.1، ص74

- Bergan Sjur, Damian Radu,2010.**Higher education for modern societies -Competences and values**, Council of Europ higher education series.N°15, p9
- Boutaba Nour El Houda, BenzianeImân , 2018.**Changement organisationnel et enseignement supérieur : enjeux de l'application de la réforme LMD en Algérie**.El-HakikaReview.N° 42.p 46.
- Olo, Daniela, Correia, Leonida, Et Rego, Conceição ,2021. **Higher Education Institutions And Development: Missions, Models, And Challenges**. *Journal Of Social Studies Education Research*, Vol. 12, No 2, P. 1-25. -8pp.

المراجع المتاحة على الإنترنت

باربر مايكل، كيتليندونيلي، سجع رضوي/المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون.2014/ **نهيار جليدي قادم: التعليم العالي والثورة المقبلة**. [على الخط]. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون. 110ص. [تم الاطلاع عليه يوم 12.أفريل.2021]. متاح على الرابط:

https://ossl.alecso.org/affich_oso_details.php?id=66.

- <https://services.mesrs.dz/plateforme/course/info.php?id=179&lang=fr>. [consulté le 20.05.2022.]
 - <https://www.qs.com/about-us/>[consulté le 20.05.2022.]
 - <https://www.unfpa.org/fr/>[consult é le 20-04-2022]
 - <https://www.webometrics.info/en>. [consulté le 20.05.2022]
- <https://www.webometrics.info/en/world?page=1>[consult é le 20-04-2022].